توجهات حكومية لتأهيل خريجي الجامعات بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل

■ «الثورة/عبدالله الخولاني

دعت دراسة حديثة إلى إيجاد حلول سريعة لإعادة تأهيل وتدريب خريجي الجامعات ، ومعاهد التعليم الفني والتدريب التقني الذين لم يحصلوا على فرص عمل حتى الآن ، وبما تتطلبه نوعية العمالة المطلوبة في دول مجلس التعاون الخليجي ، من خلال التنسيق بين وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل ، الخدمة المدنية ، التربية والتعليم ، التعليم الفني والتدريب المهني لتسخير كافة الإمكانيات والتجهيزات بما يحقق إعادة التأهيل والتدريب المطلوب ، لن يتأتى ذلك إلا بوجود إرادة سياسية جادة لانجاز هذا المطلب في فترة زمنية محددة لا تتجاوز عام واحد مع الاستمرار بعد ذلك في إعادة التأهيل لمن لا يزالون بحاجة إليها .

وشددت الدراسة الموسومة بعنوان «الجهود الرسمية لتأهيل العمالة اليمنية بين الواقع والمأمول» ، والتي أعدها الدكتور عبد العزيز مهيوب الوحش لمؤتمر العمالة اليمنية على ضرورة التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي التي طلبت عمالة يمنية للمشاركة في إعادة التأهيل التي تنوي الحكومة القيام بها ، بالإضافة إلى التنسيق مع البنك الدولي والاتحاد الأوربي ، وغيرها من الدول التي ساهمت في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتقني بهدف الحصول على المساعدات المالية والفنية التخصصية المؤدية إلى انجاز مهمة إعادة التأهيل.

وأكدت على أهمية إجراء مراجعة وتقييم شامل لكافة السياسات والخطط والأهداف والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالنظام التربوي التعليمي بهدف الاستفادة من الأخطاء السابقة ، وإحداث تغيير جذري شامل في كل ما يتعلق بهذا النظام بدءاً بإعادة النظر في مراحله ، ونوعيته ، وبنيته ، وأهدافه ، وفلسفته ، وتنظيماته ، وتجهيزات ، ومحتويات مناهجه ، والعاملين فيه ، وأساليب وطرق تقييمه وتقويمه ، وعلاقاته بحاجات المجتمع ، ومطالب التنمية ، وسوق العمل ، وغيرها .

وخلصت إلى أن تأهيل وتدريب العمالة اليمنية من خلال مؤسسات التعليم المعتمدة اجتماعيا للقيام بهذه الوظيفة لم يعد اليوم شرطاً ضرورياً لحياة كل فرد من أفراد المجتمع الذين يتطلعون لتحقيق آمالهم وطموحاتهم بقدر ما صار ضرورة اجتماعية لخلق الطموحات المستقبلية ، فالمجتمع الذي لا يستطيع أن يعلم ويؤهل ويدرب أبناءه بما يتناسب مع مطالب التنمية و حاجات سوق العمل ، ويمكنهم من القدرة على التعامل مع وسائل الإنتاج المعمول بها في العصر الراهن ، سيجد نفسه خارج العصر عاجزا عن تحقيق مطالب التنمية .

وبحسب الدراسة فأن النظام التربوي التعليمي لم يضع الأهداف والخطط والسياسات الكافية التي تلبي مطالب التنمية وحاجات سوق العمل الحالية ،و يتضح ذلك من خلال عدم قدرة الحكومة على إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل ومنهم الكثير من خرجي الثانوية العامة والجامعات ، وعدم قدرتها على استغلال (٩٠٠) فرصة عمل عرضت عليها من مجلس التعاون الخليجي بسبب عدم توفر العمالة اليمنية التي تمتلك مهارات فنية وتقنية عالية الجودة تستطيع أن تحل محل العمالة الأجنبية في دول المجلس.

ودعت إلى ربط التعليم بالتنمية وبحاجات المجتمع من العمالة الماهرة غير أن هذا يستوجب أولا من الساسة ، ورجال الفكر ، ورجال التربية ، وكافة التنظيمات السياسية اليمنية ومؤسسات المجتمع المدني ، وكافة فئات المجتمع ومؤسساته تدارك الوضع للخروج من المأزق الذي يعانيه النظام التربوي التعليمي الحالي بمختلف مراحله وأنواعه ،

وقالت إن النظام التربوي التعليمي رغم محاولات الإصلاح الذي شهدها ويشهدها حتى اليوم صار عاجزا عن تجديد نفسه بما يتوافق مع ما فرضته التقنية الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات ، وغدت مخرجاته لا تخدم الخطط التنموية وسوق العمل ، بقدر ما تمثل عائقا أمام جهود التنمية .

وأضافت في الوقت الذي نجد فيه سوق العمل بأمس الحاجة للعمالة الماهرة الفنية والتقنية ، نجد مؤسسات التعليم الحالية تضخ أعداد هائلة من المتعلمين لا يحتاج إليهم سوق العمل وباتوا يشكلون بطالة إضافية إلى البطالة التي يعاني منها المجتمع.

واستنتجت الدراسة إلى أن تنمية ، وتأهيل ، وتدريب كوادر بشرية مزودة بمستويات مهارية عملية قادرة على المنافسة وذات مستويات أداء وإتقان عالية قادرة على المنافسة مع الغير للحصول على فرص العمل المتاحة في دول الجوار – بعد استعدادها لقبول العمالة اليمنية الماهرة – يستدعي الخروج برؤية شاملة ومتكاملة ومتوازنة للنظام التربوي التعليمي مع التركيز على التعليم الفني والتدريب المهني ، ليس بصيغته الحالية ، وإنما بالصيغة التي يتطلبها القرن الواحد والعشرين مما يعني فتح تخصصات جديدة بمضامينها الحديثة ، ومتابعاته الجديدة في فروع العلم وتطبيقاته كي تكون الكوادر المتخرجة مكتسبة للمعارف والمهارات والاتجاهات القادرة على شغل الوظائف والمهن التي يشغلها نمو الاقتصاد والتقدم العلمي والتقني .

ويبنت أن على الحكومة إذا أرادت قبول العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي أو في دول أخرى مستقبلا فعليها أن تراعي التكامل والتوازن بين مختلف المراحل التعليمية مع إعطاء التعليم الفني والتدريب التقني اهتماما جادا لأنه سيؤدي إلى مخرجات توفر المهارات الفنية والتقنية القادرة على تلبية احتياجات سوق العمل المحلية وغير المحلية .

وأوضحت أن الأصوات قد تتعالى بشأن اهتمام الحكومة بإصلاح العملية التعليمية من خلال إقرار عدد من الاستراتيجيات التي تهدف إلى الإصلاح ، ولا يستطيع احد إنكار ذلك غير أن هذه الاستراتيجيات لم تنطلق من رؤية استراتيجية عامة قادرة على إحداث التغيير أو الإصلاح الشامل للعملية التعليمية بل جاءت على هيئة جهود مجزأة ومشوهة، ولذلك لم نشاهد نتائجها الفعلية في الواقع المعاش بسبب الاختلالات التي رافقت تنفيذها ، والدليل على ذلك أن مؤشرات نتائج الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي منذ أن بدأ تنفيذها حتى الوقت الراهن لا تنبئ بالقدرة تحقيق الهدف الأساس المتمثل بالوصول بمعدلات الالتحاق في مرحلة التعليم الأساسي إلى (٩٥ ٪) خلال الأعوام (٢٠٠٣ – ٢٠١٥م) كما تم تحديدها في الإستراتيجية ، إذ نجد أن ما تحقق حتى الآن دون مستوى الطموح ، فالفارق الذي تحقق في مدخلات هذه المرحلة بين عام ٢٠٠٢م / ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ م لم يتجاوز (٠,٧٥) نقطة ، مما يعني أن جهودا أكبر يجب أن تبذل فيما يتصل بتشجيع الالتحاق بالتعليم الأساسي ، والاستمرار فيه ، ناهيك عن أنه يتسم بانخفاض الكفاءة الداخلية بسبب ارتفاع نسبة الفاقد التربوي ، وما يمثله من هدر اقتصادي ناتج عن وجود إعداد كبيرة من السكان دون امتلاك المهارات الأساسية التي تمكنهم من الانخراط في سوق العملكما أن إستراتيجية التعليم الثانوي والجامعي لم يتم إقرارهما وتنفيذهما حتى اليوم كما أن المتتبع للجهود الرسمية التي بذلت من اجل رفع المستوى المهاري والعلمي للقوى العاملة اليمنية يجد انها تعاني العديد من الاختلالات ، فالغالبية العظمى من هذه القوى تعاني من الأمية، وفي أحسن الأحوال تعرف القراءة والكتابة ، حيث تشير النتائج النهائية للتعداد العام سنة ٢٠٠٤ م (التقرير الثاني) الى أن (٧٦,٧٨٪) من إجمالي السكان (١٠ سنوات فأكثر)أميون أو يقرؤن ويكتبون فقط.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أكدت أن سوق العمل في الوقت الراهن يشهد صعوبات وتحديات قائمة بين العرض والطلب بسبب عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات السوق ، واستمرار نمو مخرجات التعليم الجامعي الحكومي في تخصصات تفوق حاجة سوق العمل مع عدم توافق مؤهلات الخريجين العاملين مع متطلبات وظائفهم التي يمكنهم العمل بها ، وهذا يؤكد أن النظام التربوي – التعليمي الحالي لم يهتم بجودة العملية التعليمية ، ولم يهتم بإعداد العمالة الماهرة التي يستطيع النهوض بالتنمية بقدر ما تعد أفواج من الخريجين في تخصصات متكررة لا حاجة لها ، كما أن بعض الأقسام الجديدة التي تم انشاؤها في بعض الكليات لم يتم الاستفادة منها رغم حاجة المؤسسات التعليمية لها (مثل أقسام الإرشاد النفسي التربوي ، والتربية الخاصة ، وتعليم الكبار ، ورياض الأطفال وغيرها) وهذا بدوره يدل من ناحية على غياب الجامعة عن متطلبات التنمية ومشكلات المجتمع ، وحاجاته ، وهو من ناحية أخرى دليل على سوء تنسيق بين مؤسسات التعليم مع بعضها ، ومؤسسات التعليم وسوق العمل ، وعدم وجود رؤية واضحة لدى الجامعات لاحتياجات المجتمع وسوق العمل ، ناهيك عن تدني المستوى التعليمي في المجالات النظرية والتطبيقية ، وهذا أدى بدوره إلى ظهور بطالة متزيدة عام بعد آخر بين المتعلمين .

وتوضح منظمة العمل الدولية بصنعاء أن نسبة البطالة بين الشباب اليمني عالية ، حيث بلغت ٣٧٪ من العاملين الداخلين إلى سوق العمل ، ولم يسبق لهم العمل من قبل ، وذلك بسبب ضعف كفاءة النظام التعليمي في إعدادهم ، وتأهيلهم لسوق العمل ، وغياب المهارات لديهم ، وهذا يعني أن الكثير من مخرجات التعليم الجامعي أسهمت في ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب ، مما يتطلب مراجعة شاملة إذا لم نقل تغيير جذري شامل لسياسات ونظم وأهداف وخطط الجامعات بحيث يأخذ هذا التغيير في الاعتبار متطلبات التنمية الشاملة ، واحتياجات سوق العمل ، وما يحدث من تغيرات علمية وتقنية متسارعة .

ويلفت الدكتور مهيوب إلى أن واقع التعليم الفني والتدريب المهني الذي كان يعول عليه في تصحيح الخلل القائم في هرم القوى العاملة وإيجاد نوع من التوازن بين مخرجاته ، ومخرجات التعليم الجامعي لم يعد قادرا بوضعه الحالي على تلبية الحاجات الأساسية من العمالة الماهرة والتقنية العالية التي تتطلبها التنمية وسوق العمل المحلية والخليجية ، فأصبح يمثل عبئا على كاهل المجتمع لأن الجدوى الاقتصادية المرجوة منه ضعيفة جدا إذا ما قورن بعدد المعاهد والمراكز التي تشرف عليها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بقطاعاتها المختلفة إذ تشير البيانات ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ م، إلى أن هناك (٥٧) معهداً ومركزاً هي العاملة على مستوى الجمهورية منها (٤) كليات مجتمع ، وعدد الطلاب المقيدين بالتعليم الفني والتدريب التقني(٢٢٣٣٢) طالباً وطالبة ، ومع ذلك نجد البطالة منتشرة بين الخريجين لعدم مسايرة المناهج الدراسية والتجهيزات الحالية لمتطلبات السوق ، ولذلك تم رفض أسواق العمل الخليجية لهؤلاء الخرجين بدعوى عدم امتلاكهم المهارات الأساسية للعمل رغم أنها كانت قد أبدت استعدادها لقبول (٩٠٠) ألف عامل ماهر وتقني حسب تصريحات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ولكي لا تفقد الحكومة هذه الفرصة عليها إيجاد مخارج سريعة لإعادة تأهيل العمالة اليمنية بما يتوافق مع احتياجات السوق الخليجية .

شراء أذون خزانة بقيمة (٧٣) مليار ريال

□ تم أمس الخميس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٧٠٨). وأشار بيان صادر عن البنك – تلقت «الثورة» نسخة منه – إلى أن القيمة الإسمية الإجمالية للطلبات الفائزة بلغت (٧٣,٢١٧,٢٦٠,٠٠٠) ريال، كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (٩١)، (١٨٢)، (٣٦٤)، (٢٢,٧٠٪)، (٢٢,٧٣٪)، (٢٢,٧٧٪) على التوالي، وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

مدير شركة النفط بحضرموت يؤكد توفر المشتقات النفطية بالمحافظة بكميات مناسبة

■ سيئون/عامر عيظة الجابري

أكد الأخ محمد عبدالتواب الخرساني مدير عام شركة النفط اليمنية بوادي وصحراء حضرموت على توفر المشتقات النفطية بوادي وصحراء حضرموت في المقدمة مادة الديزل مطمئن المواطنين على الاستقرار لها إن شاء الله بوادي وصحراء حضرموت.

مشيراً إلى أن مخصصات شركة النفط اليمنية بالوادي تصل يومياً والتي يتم شحنها من منشآت النفط بمنطقة خلف بالمكلا والتي تقدر بـ ١٥٠ الف لتر من الديزل مؤكداً أن تلك المخصصات سوف تصل إلى كل المحطات بمديريات الوادي والصحراء بحسب المخصصة المعتمد للمحطة لدى شركة النفط بالإضافة إلى مادة البترول التي لا يوجد فيها اختناق مشيداً بجهود الحكومة على السعي الدائم في توفير المشتقات النفطية في ظل ما تشهده البلد من أزمة سياسية متمنا جهود قيادة السلطة المحلية بالمحافظة والوادي والمديريات وشركة النفط اليمنية على ما يعملونه بهدف التغلب على تلك الصعوبات التي تواجه عملنا في كيفية عملية التوزيع الذي يضمن ايصالها لكل مواطن وفي المقدمة المزارعين.

داعياً جميع المواطنين إلى التعاون مع الشركة والمحطات وعدم خلق أي فوضى تهدف إلى عرقلة التوزيع بالإضافة إلى عدم التخزين لهذه المشتقات حفاظا على سلامة أولادكم وبيتوكم من مخاطر هذه المادة التي لها عواقب وخيمة.

ميناء عدن يستقبل ٧٩ سفينة تجارية خلال الشهر الماضي

■ «عدن / سبأ

استقبل ميناء عدن والزيت والرصيف السياحي بالتواهي خلال شهر سبتمبر الماضي ٧٩ سفينة تجارية وناقلة نفط وصلت من مختلف الموانئ المجاورة والعالمية.

وأوضح مدير جوازات الميناء البحري بعدن العقيد حمود محمد المطري لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن عدد السفن الصغيرة التي أقلت المؤن والمواد الغذائية من ميناء عدن إلى عدد من بلدان القرن الأفريقي خلال الفترة المذكورة بلغ ٥٠ سفينة صغيرة، في حين بلغ عدد البخوت السياحية التي رست في الرصيف السياحي بمدينة التواهي ثلاثة بخوت سياحية أقلت ٧ سياح من مختلف الجنسيات الأوروبية تعرفوا على المعالم التاريخية والأثرية اليمنية.

وأفاد المطري بأن عدد الوصلين والمغادرين عبر بوابة ميناء عدن للفترة نفسها بلغوا ٦٧ شخصاً منهم ٣٠ من الوصلين و٣٤ من المغادرين من اليمنيين والعرب والأجانب، فيما تم منح ٥٤ تأشيرة سياحية بحرية وجوية لعدد من السياح اليمنيين والعرب والأجانب للترويج السياحي أسوة بالنشاط السياحي العالمي المعمول به في عدد من البلدان العربية والأجنبية في تسهيل الحركة السياحية.

إلى ذلك أفرغت السفينة التجارية الليبيرية (اشبلت اس) البالغ طولها ١٩٠ متراً، أمس في ميناء عدن ٣٥ ألف طن من القمح الأسترالي مخصصة لشركة صوامع عدن للغلال وجزء منها للتسويق المحلي. وذكرت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منها، أن الميناء شهد أمس تصدير ١٠ آلاف طن من نخالة القمح إلى مدينة الإسكندرية.

خبراء يدعون إلى تبني رؤية استراتيجية متطورة لتنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية

■ «كتب/محمد راجح

دعا خبراء اقتصاد القطاع المصرفي اليمني إلى تبني رؤية استراتيجية متطورة لتنويع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كالزراعة والصناعة والثروة السمكية والتصدير.

مؤكدين أن هذه القطاعات من شأنها المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني ورفع نسبة نموه بالإضافة إلى التطوير الاستراتيجي الالكتروني للنظام التبادلي المالي بحيث يكون قادراً على مجاراة النظام العلوماتي المنافس في دول مجلس التعاون الخليجي بإدارة حديثة وأساليب دفع نقدية رقمية متطورة تزيد الثقة بالقطاع المصرفي، وطبقاً للباحث الاقتصادي الدكتور فؤاد محمد العفيري فإن على الحكومة إيجاد الخطط والبرامج الهادفة لتنمية الآثار الإيجابية للعوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية.

ويرى العفيري أن هناك ضرورة لإيجاد مثل هذه الخطط والبرامج التي تؤدي إلى زيادة تدفق التحويلات وتعظيم آثارها الإنمائية وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية التي تنسجم مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبحسب دراسة أعدها د.العفيري بهذا الخصوص فإن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين العوامل الاقتصادية والتحويلات النقدية.

وأرجعت الدراسة ذلك إلى تأثر التحويلات النقدية للمغتربين اليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي بالعوامل الاقتصادية لدول المجلس بدرجة كبيرة ممثلة بالانزهار الاقتصادي والتضخم والبنية التحتية والسياسات المالية وتأثرها بدرجة أقل بالعوامل الاقتصادية لليمن ممثلة باستقرار أوضاع العملة المحلية ومستويات التوظيف وارتفاع الأجور وكذا الازدهار الاقتصادي ومناخ الاستثمار الملائم وانخفاض معدلات التضخم والفوائد وأسعار الصرف وأعمال البنوك وغسيل الأموال.

وبخصوص الارتباط بين التحويلات النقدية بمؤشرات الأداء المالي الحديث تؤكد الدراسة أن هناك علاقة ارتباط جزئية بينهما.

وأضافت أن ذلك يُعزا إلى قدرة القطاع المصرفي على توظيف التحويلات النقدية وتحقيق عوائد مستقبلية مقارنة بالتحويلات النقدية الحالية من خلال زيادة الاحتياطيات من العملات الصعبة لدعم سعر العملة وتثبيته في مواجهة تقلبات الأسعار وانعكاس ذلك على المصدرين والمستوردين بالإضافة إلى توفير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وشددت الدراسة على أن قدرة القطاع المصرفي على منح التسهيلات تتوقف على عوامل كثيرة أبرزها حجم الودائع المتوفرة لديها كون التحويلات تشكل جزءاً هاماً من ودائع الجهاز المصرفي لتسهم في تمويل القطاعات الاقتصادية.

ويؤكد د.العفيري أن الجهاز المصرفي ما زال يواجه العديد من المصاعب والتحديات التي تؤثر على قدرته وكفاءته.

ويدعو إلى ضرورة إجراء اصلاحات هيكلية تعزز كفاءة الجهاز المصرفي وتمكنه من مواجهة التحديات، ويرى ضرورة العمل على تطوير السوق النقدية للاقتراض بين البنوك من خلال تسهيل زيادة تدفق الأموال واستخدام السيولة داخل النظام المصرفي وتشجيع المصارف على نشر وتبادل المعلومات، ويشير إلى أن ذلك يمكن أن يخلق المزيد من الإفصاح عن البيانات المالية وزيادة الشفافية بين المصارف.

ويلفت إلى أهمية توسيع القنوات التمويلية المتاحة بالاتجاه الجاد والسريع نحو إنشاء سوق للأوراق المالية وتوفير المتطلبات الأساسية لإنشائها كما أن الحاجة تقتضي تشجيع الاندماج بين المصارف لمواجهة التحديات المالية والاقتصادية الراهنة لأن تشجيع عملية الاندماج وبشكل خاص بين المصارف الصغيرة سيؤدي إلى تقوية الجهاز المصرفي بالإضافة إلى أن مثل هذه العملية ستسهل على البنوك فتح المجال الإقليمي حيث ما زالت الأنشطة عبر الحدود محدودة وكثير من المصارف اليمنية لا تمتلك الحجم أو القدرة على العمل في المجال الدولي.

ويشدد د. العفيري على الحاجة الماسة في الوقت الراهن لتعديل قانون البنوك بما يتواكب مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

ويشير إلى أن الاقتصاد الوطني يواجه ضغوطاً تضخمية تؤثر على الاستقرار النقدي حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي حوالي ٣,٣٪ في العام ٢٠٠٥م ارتفع إلى ٨,٩٧٪ خلال العام ٢٠٠٧م وهو ما يؤكد وجود إفراط نقدي في الاقتصاد وسياسة نقدية توسعية غير مجدية.

ويؤكد د.العفيري أن البنك المركزي يسيطر على ٢٠ مؤسسة أو مصلحة لصرف العملة في البلاد لكنه لم يبدأ عمليات تفتيش منتظمة لهذا القطاع للتحقق من امتثاله.

ويضيف أنه نظراً للمخاطر التي يشكلها قطاع صرف العملة عالمياً فإن هناك ضرورة للتأكد من أن البنك المركزي مؤهل بالشكل السليم للقيام بعمليات التفتيش والتدقيق في هذا القطاع.

ويشدد على أن سلطة البنك المركزي على محلات صرافة العملة ما زالت محدودة ويقتصر دوره على مراجعة السجلات المالية وسجلات الامتثال التي يزودها صرافو العملة للبنك المركزي من دون زيارة المواقع.

وتقتصر عمليات المراجعة الميدانية عادة من خلال التدقيق على البنوك مرة واحدة في العام على الأقل وتصدير التقارير بعد كل عملية تدقيق.

٨٨٪ متوسط رصيد الاستثمارات النقدية لصناديق التأمين الاجتماعي

■ «كتب /علي البشيري

كشفت دراسة حديثة أن متوسط رصيد الاستثمارات النقدية لصناديق التأمين الاجتماعي إلى إجمالي استثماراتها بلغ في ٢٠٠٩/١٢/٣١م نحو (٨٨٪) مقابل (١٢٪) في جانب الاستثمارات المباشرة، كما بلغ متوسط عوائدها الاستثمارية النقدية إلى إجمالي العوائد الاستثمارية خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠٠٩م) نحو (٩٩٪) مقابل (١٪) كعوائد للاستثمارات المباشرة.

وأكدت الدراسة أن هذا يدل على وجود اختلال في هيكل استثمارات الصناديق نتيجة الإفراط في الاستثمار في أذون الخزانة خلال الفترة السابقة ,ويرجع التدني في عوائد الاستثمارات المباشرة إلى ضعف البيئة الاستثمارية في اليمن. ونقص الخبرة الاستثمارية لدى الصناديق وعدم وجود سياسة استثمارية واستراتيجية واضحة لاستثمار أموال صناديق التأمين الاجتماعي، فضلاً عن ارتفاع متوسط العائد الاستثماري على أذون الخزانة إلى نحو (١٤,١٦٪).

ولفتت الدراسة المقدمة للمؤتمر الاقتصادي إلى العوائق والصعوبات المرتبطة بتوظيف الموارد والسياسات الممكنة للمعالجة وارتفاع سعر الفائدة على الودائع في السوق مقارنة بمعدل العائد على الاستثمار وعدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية، السياسة المالية) وعدم وضوحها .

وأشارت إلى انخفاض دور القطاع الخاص في تحريك عجلة النمو والتنمية الاقتصادية.. وكذا ضعف البناء المؤسسي للمؤسسات القائمة على شئون الاستثمار وضعف البنية التحتية للاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار.

وبينت الدراسة أن مهمة صناديق التأمين الاجتماعي تصبح صعبة، ويتطلب منها المواءمة بين العديد من الأمور والتي منها القدرة على توفير السيولة اللازمة لصرف مستحقات المعاشات التقاعدية للصناديق في الأوقات وبالقدر المناسبين ,ويتطلب هذا الوضع أن تكون تلك الصناديق في وضع مالي سليم والحفاظ على أموال صناديق التأمين الاجتماعي من التآكل بفعل معدل التضخم المرتفع، سواء المودعة في البنك المركزي أو التي لم تحصل من الاشتراكات.

وحذرت من عدم الركون إلى القول بأن أضمن الاستثمارات هي مع الحكومة، ذلك أن وجود صعوبات في الموازنة سوف ينعكس بصورة تلقائية على صناديق التأمين الاجتماعي.

وأضافت: يشترط للدخول في أي مشروع استثماري أن يكون معدل العائد على الاستثمار الذي سوف تحصل عليه صناديق التأمين الاجتماعي أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق، وإلا فإن الاستثمار في السندات الحكومية والودائع هو الأفضل، ويمكن تجاوز هذا الشرط في حدود معقولة إذا كانت الاستثمارات التي سوف تشترك فيها صناديق التأمين الاجتماعي جادة ومدروسة وذات مردود اجتماعي.

وأكدت أنه من الأفضل عدم الاطمئنان لكل مشروع يطرحه القطاع الخاص وتسهم فيه أي من هذه الصناديق، حيث إن صاحب المشروع قد لا يتحمس للنجاح كما لو كانت الأموال التي تمول المشروع ملكه، لذا يجب أن تكون مشاركة الصناديق في المشروع مرهونة بتقديم صاحب المشروع لدراسة جدوى اقتصادية تحدد العائد والتكلفة .

وأوصت بالأخذ في الاعتبار الموازنة بين نسبة العائد المحقق على الاستثمارات لتلك الصناديق ودرجة المخاطرة، لذا يتطلب توجيه استثمارات الصناديق نحو هدفها في تحقيق المنفعة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية المحلية، ومشاريع الإسكان منخفضة الكلفة، ومرافق الرعاية الصحية إلى جانب القطاعات الاستراتيجية من الاقتصاد الوطني، وهذا لا يعني بالضرورة أن هذه الاستثمارات الاجتماعية، تحقق عوائد أقل من الاستثمارات التقليدية.

وأكدت أن الوضع الأمثل لصناديق التأمين الاجتماعي هو الاتجاه نحو تنويع مجالات الاستثمار من خلال تكوين محفظة للاستثمار يتم توزيعها على أصول مختلفة وفقاً لأسس ومعايير متعارف عليها.

أكدت ضرورة وضع خطة استراتيجية طويلة المدى لتحقيق الأمن الغذائي

دراسة: اليمن تملك من المقومات والإمكانيات الزراعية ما يجعلها تحقق الاكتفاء الذاتي من الحبوب

■ «كتب/ محمد راجح

أكدت دراسة حديثة أن اليمن تملك من المقومات والإمكانيات الزراعية ما يجعلها تحقق الاكتفاء الذاتي من الحبوب، وتحقق فائضاً للتصدير.

ودعت الى ضرورة وضع خطة استراتيجية طويلة المدى لتحقيق الأمن الغذائي من الحبوب خاصة، والاستفادة من تجارب الإنتاج الزراعي في الدول المجاورة الشبيهة أوضاعها بأوضاع اليمن من حيث المناخ، والتربة مثل المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا.

وطبقاً للدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور حسن ثابت فإن هناك أهمية لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وخلق بيئة استثمارية جاذبة في هذا القطاع وكذا أهمية تفعيل دور القطاع الخاص، وتشجيعه ودفعه إلى الاستثمار في إنتاج الحبوب، والقيام بخطوات جادة وفاعلة لتطوير هذا القطاع والاستفادة المثلى منة من خلال القيام بالعديد من الإجراءات منها إعفاء المنتجين الزراعيين من أي رسوم إنتاج، أو تصدير للحبوب، وأن تأخذ منهم الزكاة الشرعية فقط ويمكن للحكومة أن تمنح القطاع الخاص الأراضي الزراعية بقيمة رمزية، وتشترط عليهم فقط استثمارها في إنتاج الحبوب وفق عقود شرعية، وإذا خالفوا العقود تنزعها منهم، وتعطى لغيرهم.

ويحتاج هذا القطاع الواعد بحسب الدراسة حصر الأراضي القابلة للزراعة بالحبوب ووضع خطة استراتيجية لاستغلالها بحسب أهمية وجودة كل منطقة، وأن تخصص الأراضي للزراعة وفقاً لميزاتها الإنتاجية لكل محصول زراعي، وألا يترك ذلك لاجتهادات المزارعين، وأن يكون ذلك وفق دراسات علمية وفق أولويات المجتمع، وحاجته من المحاصيل الزراعية.

كما يتطلب قيام الحكومة بشراء القمح من المزارعين بأسعار تشجيعية وبيعه بأسعار السوق بهدف دفع المزارعين لإنتاج الحبوب، وتوفير البنية التحتية الزراعية، وخاصة الطرقات وحواجز المياه والكهرباء والمستشفيات والمدارس، لتوفير الاستقرار للمزارعين ليبقوا في مناطقهم كمنتجين، وأن تبدأ أولاً بالمناطق التي تنتج الحبوب لأن هجرة اليد العاملة من الأرياف قد أثرت على الإنتاج الزراعي بشكل عام، وإنتاج الحبوب بشكل خاص، وأصبح الريف اليمني مستهلكاً صافياً، وهذا يشكل عبئاً على الحكومة والمجتمع .وكذا تقديم القروض الحسنة لمنتجي الحبوب عن طريق أحد أجهزتها المالية لتشجيع إنتاج الحبوب، وسواء كان ذلك في تقديم القروض النقدية، أو عن طريق تقديم مستلزمات الإنتاج مثل البذور والعدد والآلات، وإنشاء وتقوية البحث العلمي في مجال الإنتاج الزراعي، وخاصة في مجال إنتاج الحبوب، وانتقاء البذور المحسنة التي تضاعف الكمية الإنتاجية لنفس المساحة.

وشددت الدراسة على ضرورة الاهتمام بالإنتاج الزراعي بشكل عام، وإنتاج الحبوب بشكل خاص، واستغلال كافة الإمكانيات الزراعية التي تتمتع بها اليمن من حيث المساحات الزراعية، وتنوع الطقس، وتنوع المنتجات الزراعية، والاستفادة من التغيرات المناخية التي تمر بها اليمن، واستغلال مياه الأمطار بوضع السدود، والحواجز المائية على مصبات المياه لحماية الأراضي الزراعية من الانجراف، وحفظ مياه الأمطار لاستغلالها.

وتشير إلى أهمية دعم الاستثمار عن طريق إنشاء المنشآت الزراعية، ومن هذه المنشآت صوامع الغلال، ذلك أن زراعة الحبوب تتسم بالموسمية أي أن لها مواسم معينة، ومن ثم فهي تحتاج إلى تخزين جيد لمواجهة الطلب عليها طوال السنة عن طريق صوامع الغلال.